

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول :

دورية السياسة المالية في الجزائر :

شكوري سيدي محمد* ، شبي عبد الرحيم* و بن بوزيان محمد**

* كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، ملحقة مغنية ، الجزائر

**كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر

cheksidimed@yahoo.fr, chibirahim@yahoo.fr & mabenbouziane@yahoo.fr

الملخص:

إن توفر الجزائر على ثروة هامة من الموارد الطبيعية ممثلة خاصة في البترول و الغاز الطبيعي ساهم بدرجة كبيرة في تكوين هيكل الاقتصاد الجزائري ، حيث أن هذا الارتباط بعائدات قطاع المحروقات يمثل من جهة أهم مصدر لتدفقات العملات الأجنبية ، و من جهة أخرى يترتب على هذا الارتباط تأثيرات مهمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد .

و تنتقل تقلبات أسعار البترول العالمية إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية بواسطة عدة قنوات ، و من بين أهم هذه القنوات السياسة المالية ، و في هذه الورقة البحثية المتعلقة بتحليل مسار السياسة المالية في الجزائر، توصلنا إلى وجود ارتباط في المدى الطويل بين كل من النفقات العامة و سعر البترول ، و النفقات العامة و الناتج الداخلي الخام و هذا ما يدعم فرضية دورية السياسة المالية في الجزائر ، التي أهم ما يميزها في الجزائر هو ذلك الارتباط بين الميزانية (متغيرات الميزانية التي تتمثل في الإيرادات الجبائية و النفقات العامة) و المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات ، و هذا يدعم دورية سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : دورية السياسة المالية ، السياسة المالية ، الجزائر .

1. مقدمة :

إن المتبع لتطور معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة من 1960 حتى 2000 يلاحظ أن البلدان المصدرة للبترول عرفت في المتوسط معدلات نمو منخفضة مقارنة بمجموع البلدان السائرة في طريق النمو و مجموعة البلدان غير المصدرة للموارد الطبيعية ، و تسمى هذه الظاهرة في أدبيات الاقتصاد بـ " لعنة الموارد الطبيعية " (The Resource Curse) ، و عرفت هذه البلدان (المصدرة للبترول) ارتفاعا نسبيا في متوسط نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد عندما ارتفعت أسعار البترول خلال سنوات السبعينات و بعد مرحلة الاستقرار النسبي في الأسعار ، و بالمقابل و بعد صدمتي البترول لسنوات الثمانينات و التسعينات عرفت معظم هذه البلدان انخفاضا في معدلات نمو اقتصادياتها .

شكوري سيدي محمد ، شيبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

كما عرفت البلدان المصدرة للبتروال تفاوتات كبيرة من حيث أداء و نمو اقتصادياتها مقارنة مع بعضها ، فبعض هذه البلدان تمكنت من المحافظة على أداء جيد لاقتصاداتها حتى بعد تراجع أسعار البتروال غير أن البعض الآخر لم يستطع ، و قد دفع هذا التفاوت في الأداء الاقتصادي فيما بين هذه البلدان العديد من الاقتصاديين إلى طرح سؤال مهم : لماذا تحقق بعض البلدان المصدرة للبتروال أداء ضعيفا لنمو اقتصادياتها أثناء تعرضها لصدمات بتروالية سلبية ، و لماذا البعض الآخر من هذه البلدان يحافظ على أداء جيد لاقتصاده ؟ .

و من بين الاقتصاديين الذين قدموا تفسيراً للإجابة على هذا التساؤل نذكر من بينهم (على سبيل المثال لا الحصر) (2005) El-Anshasy, Bradly and Joutz ، (2008) Husain et Al و الذين يعزرون هذا التفاوت إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار البتروال (The Response of Fiscal Policy to Oil Price Shocks) ، حيث انه في معظم هذه البلدان ترتبط النفقات الحكومية ارتباطاً كبيراً بعائدات صادرات المحروقات ، و تؤدي تقلبات عوائد الصادرات النفطية التي ترتبط بعدم استقرار أسعار النفط إلى تقلبات موازية في سير سياسة الإنفاق العام ، و يؤدي هذا إلى دورية السياسة المالية التي لها تداعيات سلبية على اقتصادات البلدان المصدرة للبتروال .

و من خلال ما سبق تظهر أهمية السياسة المالية في البلدان المصدرة للبتروال ، و تكون السياسة المالية المناسبة هي تلك السياسة التي تمكن من حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار البتروال ، لأن الارتفاع و الانخفاض المستمر في العائدات و بالتالي سياسة الإنفاق العام يعتبر جد مكلف و ضار للاقتصاد و لنموه في المدى الطويل .

و في هذا البحث سوف نقوم بتحليل مسار السياسة المالية في الجزائر و مدى تحقق فرضية دورية السياسة المالية ، و لأجل هذا فقد تم تقسيم هذا البحث إلى خمسة أجزاء ، تضمن جزؤه الأول المقدمة ، أما الجزء الثاني فخصصناه للإطار النظري و الدراسات السابقة ، وخصص الجزء الثالث لاختبار مدى دورية السياسة المالية في الجزائر ، من خلال دراسة استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البتروال ، و الارتباط بين السياسة المالية و الناتج الداخلي الخام ، و في الجزء الرابع تعرضنا لأهم الخطوات التي اعتمدها الحكومة الجزائرية للحد من التأثيرات السلبية لدورية السياسة المالية على باقي الاقتصاد ، و شمل الجزء الأخير على الخاتمة .

2. الإطار النظري و الدراسات السابقة :

1.2. الإطار النظري :

يعتبر عالما الاقتصاد (1997) Gavin and Perotti أول الاقتصاديين الذين توصلوا إلى وجود ظاهرة دورية السياسة المالية (procyclical fiscal policy) في بلدان أمريكا اللاتينية ، بحيث أثبتنا أنه في هذه البلدان تكون السياسة المالية دورية أي تتجه لتكون توسعية في الأوقات الجيدة بينما تكون انكماشية في الأوقات السيئة .

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

كما يميز (2004) Kamnsky , Reinhart and Vegh فيما يتعلق بمسار السياسة المالية بين ثلاثة حالات :

- السياسة المالية الدورية (procyclical fiscal policy): هي تلك السياسة التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في الأوقات الجيدة و إلى انخفاضه في الفترات السيئة ، أي تكون السياسة المالية توسعية في فترات الانتعاش و انكماشية في فترات الركود ، كما تسمى هذه السياسة بالدورية لأنها تؤدي إلى تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية ، و يكون الارتباط بين الدورة الاقتصادية و مكونات الإنفاق الحكومي موجبا .
- السياسة المالية غير الدورية (countercyclical fiscal policy) : هي تلك السياسة التي تكون توسعية في الأوقات السيئة و انكماشية في الأوقات الجيدة ، فيرتفع فيها الإنفاق الحكومي في فترات التراجع الاقتصادي و يرتفع في الحالات العكسية ، و يتجه هذا النوع من السياسة إلى تحقيق استقرار في الدورة الاقتصادية ، و يكون فيها الارتباط بين الإنفاق الحكومي و الدورة الاقتصادية سالبا ، و يمثل هذا النوع من السياسة المالية مقارنة الكلاسيكيون الجدد و المقاربة الكينزية ، و الذي يرى أن السياسة المالية المثلى ينبغي أن تكون غير دورية countercyclical ، أي أن عجز الميزانية ينبغي أن ينخفض في فترات الازدهار الاقتصادي و يرتفع في أوقات التراجع الاقتصادي .
- السياسة المالية المستقرة (acyclical fiscal policy): السياسة المالية المستقرة هي تلك السياسة التي تتميز باستقرار في الإنفاق الحكومي ، و يكون فيها الارتباط بين النفقات الحكومية و الدورة الاقتصادية معدوما .

أما فيما يخص البلدان المصدرة للبتروول ، ففي معظمها ترتبط سياسة الإنفاق العام ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات ، و في معظم هذه البلدان تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول بزيادة النفقات العامة بشكل كبير ، و في هذا الإطار تلعب السياسة المالية دور القناة التي من خلالها تنتقل التقلبات في أسعار البترول إلى باقي الاقتصاد ، و ينتج عن التقلبات في عائدات النفط تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية (A.El Anshasy , 2009) ، و التي لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد :

فأولا: يؤدي ارتفاع العائدات الحكومية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول إلى زيادة في الإنفاق العام خاصة في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري ، و هذا سوف يترتب عنه تحول في الموارد من قطاع سلع التبادل التجاري نحو قطاع سلع خارج التبادل التجاري ، و تؤدي حركة الموارد هذه إلى ارتفاع البطالة و انخفاض مخرجات قطاع سلع التبادل التجاري (تراجع القطاع الصناعي) ، و هذا ما أطلق عليه Corden & Neary (1982) بظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي " Dutch Disease " ، و الذي يؤدي إلى

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

تدهور تنافسية الأنشطة المصدرة خارج البترول و خاصة قطاعي الصناعة و الفلاحة ، ثانيا : عندما تنخفض أسعار البترول ، فإن دورية السياسة المالية (و التي تتمثل في سياسة الإنفاق التي تكون توسعية أثناء انتعاش أسعار البترول و انكماشية في فترات تراجع سعره) يمكن أن تكون جد مكلفة بالنسبة للاقتصاد ، خاصة عندما تستجيب الحكومة لانخفاض عائداتها بخفض الإنفاق العام ، و قرار مثل هذا لا يلقى ترحيبا شعبيا و إنما قد يثير سخط الشارع بسبب نتائجه الاجتماعية السلبية ، كما أن خفض النفقات الرأسمالية سوف يؤثر سلبا على النفقات الاستثمارية في المشاريع العامة و يترتب عنه تكاليف اقتصادية جد مرتفعة ، و إذا ما استمر انخفاض أسعار البترول لفترات طويلة فإن هذا سوف يزيد من حدة العجز الحكومي و يضاعف من نمو الدين العام و هذا ما يطرح مشكلة تحمل الدين العام ، حيث تمتلك معظم البلدان المصدرة للبترول أثناء فترات ارتفاع الأسعار قدرات اقتراض عالية ، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الاقتراض المحلي و الاقتراض الخارجي ، لكن عندما تنخفض أسعار النفط يمكن أن تواجه معظم هذه البلدان تراكما في ديونها الداخلية و الخارجية ، و هذا ما يجعل للسلطات المالية خيارات قليلة في تمويل عجزها ، و يكون خفض الإنفاق العام أمرا حتميا بما له من تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل .

2.2. الدراسات السابقة :

و فيما يتعلق بمسار السياسة المالية في البلدان الغنية بالبترول فقد بينت العديد من الدراسات أن استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول تكون بزيادة النفقات العامة بشكل كبير ، حيث أن التقلبات في مداخيل المحروقات التي تسببها تقلبات الأسعار يترتب عليها تقلبات موازية في النفقات الحكومية مما يجعل السياسة المالية تتميز بالدورية أو ما يسمى بدورية السياسة المالية ، و في هذا الإطار فقد توصل Hussain , Kamilya (2008) و Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan (2008) إلى أن السياسة المالية تتجه لتكون توسعية عندما ترتفع أسعار البترول (العينة تشمل 10 دول غنية بالنفط من بينها الجزائر) ، وأن استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول في البلدان المصدرة للبترول لها تأثير سلبى على الدورة الاقتصادية خاصة في تلك البلدان التي تتميز بصغر حجم القطاع خارج المحروقات .

أما A.El Anshasy (2009) و في دراسة شملت 15 دولة مصدرة للبترول ، توصل إلى أن السياسة المالية تعتبر أهم آلية تنتقل بها تقلبات أسعار البترول لباقي الاقتصاد ، و أن طريقة استجابة سياسة الإنفاق العام في هذه البلدان لانخفاض عائداتها النفطية جراء تراجع أسعار البترول تعتبر احد أهم العوامل التي تفسر تفاوت مستويات أداء النمو الاقتصادي في هذه البلدان .

أما Talvin and Vegh (2000) فقد بينا أن دورية السياسة المالية هي القاعدة في معظم البلدان السائرة في طريق النمو ، و قد توصلا في دراستهما هذه إلى إثبات وجود علاقة ارتباط موجبة بين مكونات

شكوري سيدي محمد ، شبيبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد
الإنفاق العام و الناتج الداخلي الخام لعينة تتكون من 36 دولة نامية (قدر الارتباط في المتوسط بـ 0.53) ،
أما بالنسبة للبلدان الصناعية (مجموعة السبعة) فقد وجدنا أن معامل الارتباط في المتوسط فقد كان معدوما
، و هذا يبين عدم دورية السياسة المالية (acyclical fiscal policy) في البلدان الصناعية .
كذلك (Kamnsky , Reinhart and Vegh 2004) و باستعمال مقارنة قياسية لعينة تتكون من
مجموعة بلدان OCDE و بلدان ذات الدخل المتوسط و المنخفض خلال الفترة من 1970 حتى 1998 ،
إلى وجود دورية للسياسة المالية في معظم البلدان التي تتميز بدخل منخفض أو متوسط ، و إلى عدم دورية
السياسة المالية في البلدان الصناعية ، و تتطابق هذه النتائج مع ما توصل إليه (Braun 2001) بشأن دورية
سياسة الإنفاق العام في معظم البلدان السائرة في طريق النمو .
كما توصل (Kamnsky , Reinhart and Vegh 2004) إلى أنه في معظم البلدان المنخفضة و
المتوسطة الدخل يتجلى الارتباط الإيجابي بين متغير الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام الحقيقي ، و
إرتفاع مؤشر قياس دورية السياسة المالية و هذا يدعم فكرة دورية السياسة المالية في هذه البلدان ، و عكس
هذا يبدو في جل البلدان الصناعية و هذا من خلال الارتباط السلبي بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي
الخام الحقيقي ، و انخفاض مؤشر قياس دورية السياسة المالية فيها .
و في دراسات مشابهة كثيرة ، فقد توصل العديد من الاقتصاديين إلى نفس هذه النتائج بشأن دورية السياسة
المالية في البلدان النامية ، و عدم دوريتها في البلدان الصناعية ، و من بين هذه الدراسات نذكر أعمال:
(Ethan Ilzetzki , Carlos A. Vegh 2008) حيث في دراسة شملت عينة تتكون من 49 بلدا
خلال الفترة الممتدة من 1960 حتى 2006 و باستعمال مجموعة من الاختبارات القياسية توصلنا بصفة
قاطعة إلى أن دورية السياسة المالية في البلدان النامية تعتبر حقيقة واضحة ، هذا بالإضافة إلى أعمال كثيرة منها :
(Lane 2004) B.Akitoby, B.Clements , S.Gupta , G.Inchauste (2003 a) و
(Ethan Ilzetzki 2008) ، و قد قدم الاقتصاديون عديد التفسيرات لشرح هذا الاختلاف في مسار
السياسة المالية بين البلدان الصناعية و النامية ، و من بين الاقتصاديين من اعتبر أنه في الأوقات السيئة تواجه
البلدان النامية صعوبة في الحصول على الائتمان ، كما تجبر على تسديد ديونها مما يدفعها إلى خفض نفقاتها
العامة (تقييد سياستها المالية) في فترات الركود، بينما في الأوقات الجيدة يرتفع الإنفاق في هذه البلدان و هذا
ما يؤدي إلى دورية السياسة المالية.

3. خصائص السياسة المالية في الجزائر:

حاليا سوف نحاول الإجابة على السؤال التالي : هل السياسة المالية في الجزائر دورية أم لا ؟ ، و سوف
نحاول الإجابة على هذا السؤال على مرحلتين :

شكوري سيدي محمد ، شبيبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

المرحلة الأولى تعتمد على دراسة طريقة استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول أي العلاقة بين أسعار البترول و مسار سياسة الإنفاق العام في الجزائر ، و التي تتركز على أعمال العديد من الاقتصاديين المهتمين بدراسة مسار سياسة الإنفاق العام في البلدان النفطية ، و الذين نذكر من بينهم على سبيل المثال لا الحصر (2005) El-Anshasy, Bradly and Joutz ، (2008) Husain et Al ، حيث تتأكد فرضية دورية السياسة المالية عندما تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول بزيادة النفقات العامة بشكل كبير ، و انخفاض النفقات العامة بمجرد تراجع أسعار البترول .

أما المرحلة الثانية فتتمثل في الاختبار العام لدورية السياسة المالية سواء في البلدان المصدرة للبترول أو البلدان غير النفطية ، و التي تعتمد على دراسة الارتباط بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام ، حيث تتأكد فرضية دورية السياسة المالية عندما يتحقق الارتباط الإيجابي بين متغير الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام ، أي يتماشى مسار السياسة المالية مع مسار النمو الاقتصادي و بالتالي الدورة الاقتصادية و هذا في المدى الطويل، و قد اعتمدت هذه المنهجية من قبل اقتصاديين كثيرين من بينهم نذكر أعمال (2002) Lane ، (2003) B.Akitoby, B.Clements , S.Gupta ، Fatas and Mihove ، (2004) G.Inchauste .

1.3. ارتباط السياسة المالية بتقلبات أسعار البترول في الجزائر:

في معظم البلدان المصدرة للبترول تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول بزيادة النفقات العامة بشكل كبير ، و في هذا الإطار تلعب السياسة المالية دور القناة التي من خلالها تنتقل التقلبات في أسعار البترول إلى باقي الاقتصاد ، و ينتج عن التقلبات في عائدات النفط تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية .

إن الخاصية الأساسية للميزانية في الجزائر هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية ، لأن الجباية البترولية التي تمثل المورد الرئيسي لميزانية الحكومة ترتبط ارتباطا قويا بسعر النفط ، فأى ارتفاع في سعر برميل البترول يؤدي أوتوماتيكيا إلى ارتفاع في إيرادات الميزانية ، أما انخفاض السعر فيخفض أليا من نمو هذه الإيرادات ، إن هذا الأثر المباشر لتقلبات أسعار المحروقات على الميزانية يجعل مستوى إيرادات تصدير المحروقات هي التي تحدد قدرات البلد فيما يتعلق بالاستيراد ، و سياسة الإنفاق العام .

• طريقة التقدير :

سيتم في هذه الطريقة الاعتماد على اختبار التكامل المتزامن بمرحلتين لـ (Engle & Granger 1987) ، حيث في المرحلة الأولى يتم اختبار درجة تكامل هذه السلاسل الزمنية أي دراسة استقرارية المتغيرات محل الدراسة ، و لأجل هذا سوف نستعمل اختبار ADF (Dickey Fuller Augmente) للحنور

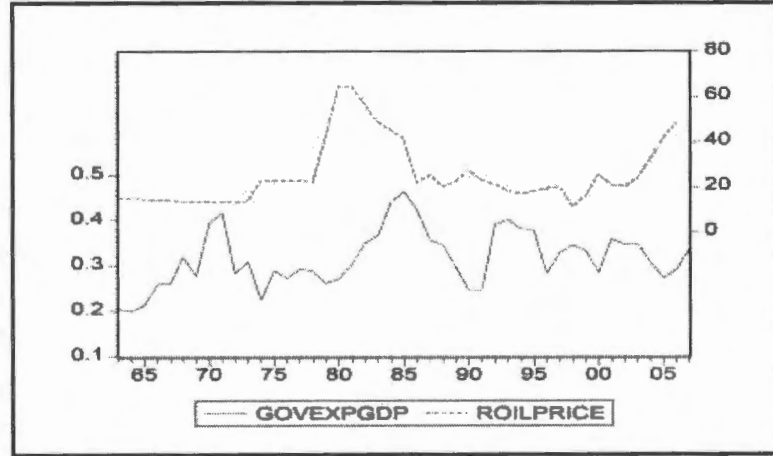
شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

الوحدة (Dickey & Fuller 1981) ، أما في المرحلة الثانية يتم بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتقدير علاقة المدى الطويل بين المتغيرين : $(govexp/gdp)_t = a_1(roilprice)_t + a_0 + \varepsilon_t$ ، و حتى يتم قبول علاقة التكامل المترامن ينبغي أن يكون باقي هذه العلاقة مستقرا .

• المعطيات:

لمعرفة مدى الارتباط بين السياسة المالية و النفط في الجزائر سوف نبدأ أولا بدراسة العلاقة بين السعر الحقيقي للبترويل $roilprice$ و النفقات العامة بالنسبة للنتاج الداخلي الخام $govexp/gdp$. تعتمد دراستنا التطبيقية في بيانها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (IFS) ، و البنك العالمي (WDI) ، و تعبر هذه المتغيرات على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري شملت الفترة الممتدة من 1963 حتى سنة 2008 .

الشكل (1) : تطور كل من سعر البترول الحقيقي و الإنفاق العام بالنسبة للنتاج الداخلي الخام



• النتائج التطبيقية :

و كما تمت الإشارة إليه سابقا ، و قبل اعتماد اختبار التكامل المترامن ، ينبغي أولا معرفة درجة تكامل المتغيرات ، و في هذا الصدد و بعد حساب عدد التأخرات بناء على أصغر قيمة يأخذها المعامل Akcaike و schwarz أوضحت نتائج اختبار الجذور الوحيدة ADF أن كل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، نتائج الاختبار تظهر في الجدول (9) .

الجدول (1) : نتائج اختبار ADF للجذور الوحيدة

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

الفروق الأولى	على المستوى	عدد التأخيرات	عدد التأخيرات	المتغيرات
t-ADF	t-ADF	عدد التأخيرات	عدد التأخيرات	
-4.780769	-0.131015	1	1	govexp/ gdp
-4.050777	-0.432180	1	1	roilprice

القيم الحرجة بالنسبة لـ ADF هي -1.9488 عند مستوى معنوية 5% .

بعد التأكد من أن كل من المتغيرين متكاملين من الدرجة الأولى (I(1) ، سوف نقوم باختبار إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن أم لا ، وهذا من خلال اختبار استقرارية باقي علاقة المدى الطويل بين المتغيرين ، و تظهر النتائج في الجدول (2) .

الجدول (2) : نتائج اختبار Dickey-Fuller للباقي

النتيجة	القيمة الحرجة %10	القيمة الحرجة %5	القيمة الحرجة %1	$ADF_t \hat{\Phi}_j$	المتغير
مستقرة	-3.1914	-3.5217	-4.1958	-3.646020	e_t

بما أن باقي النموذج مستقر فهذا يبين وجود علاقة تكامل متزامن بين كل النفقات الحكومية و سعر البترول ، وبالتالي فإن التغير في سعر البترول له تأثير على سياسة الإنفاق العام في الجزائر ، و هذا يؤكد فرضية دورية السياسة المالية في الجزائر التي ترتبط ارتباطا كبيرا بتقلبات سعر البترول .

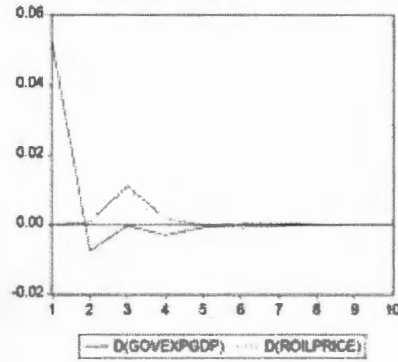
كما يبين اختبار العلاقات السببية وجود اتجاه للعلاقة السببية من السعر الحقيقي للبترول نحو النفقات العامة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام ، و تتأكد هذه العلاقة السببية من خلال تحليل دوال الاستجابة .

الجدول (3) : نتائج اختبار العلاقة السببية بين govexp/gdp و roilprice

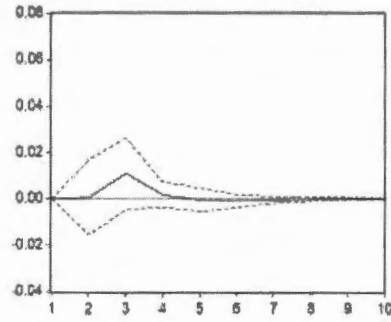
الفرضية العدمية	إحصائية فيشر	الاحتمال
$D(\text{ROILPRICE})$ does not Granger Cause $d(\text{GOVEXPGDP})$	3.06303	0.05876

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

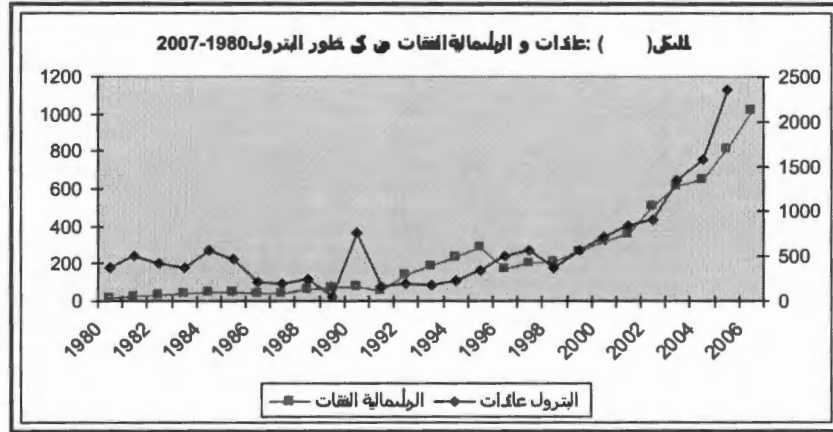
Response of D(GOVEXPGDP) to One S.D. Innovations



Response of D(GOVEXPGDP) to D(ROILPRICE)



فخلال الفترة الممتدة من 1980 حتى 2006 مثلا قدر معامل الارتباط بين النفقات الرأسمالية و عائدات البترول بـ 0.86 و هي قيمة جد مرتفعة ، و هي تؤكد الارتباط الشديد للنفقات الرأسمالية بعائدات المحروقات في الجزائر .



ابتداء من سنة 2000 و بعد التحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق العالمية ، بدأت الحكومة تنتهج سياسات مالية توسعية نتيجة ارتفاع مداخيلها التي تتميز بحساسيتها و ارتباطها الشديد بتغيرات أسعار البترول وبسعر الصرف ، وفي هذا الصدد تشير دراسة لصندوق النقد الدولي أن تغير نسبته 10 % في معدل صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يؤدي إلى تغيرات بحوالي 2 % من الناتج الداخلي الخام في

شكوري سيدي محمد ، شيبى عبد الرحيم و بن بوزيان محمد
 مجموع العائدات ، كذلك ينتج عن تقلبات في سعر برميل النفط بـ 1 دولار خسارة أو ربح في عائدات
 الميزانية من صادرات المحروقات تعادل حوالي 1 % من الناتج الداخلي الخام.
 إن أهم ما يميز الميزانية في الجزائر هو ارتباطها القوي بأسعار البترول في الأسواق العالمية ، و يترتب على هذا
 الارتباط بأسعار النفط عدم استقرار في متغيرات الميزانية خاصة الإيرادات و النفقات ، و هذا ما يبدو جليا في
 الجدول (2) . الجدول (4):عدم استقرار متغيرات الميزانية (1990-2005).

الانحراف المعياري	المتوسط	
	32.7	إجمالي العائدات:
	4.1	
	21.1	عائدات المحروقات
	4.9	
	11.6	العائدات خارج المحروقات
	1.2	
	10.5	العائدات الجبائية
	1.2	
	30.6	إجمالي النفقات :
	2.8	
	21.9	نفقات التسيير
	2.2	
	8.3	الأجور
	1.0	
	8.1	نفقات الاستثمار
	1.5	
	2.7	رصيد الميزانية :
	4.9	
	26.01	سعر البترول :
	13.38	

كل المتغيرات معبر عنها بنسبة مئوية للناتج الداخلي الخام باستثناء سعر البترول.

Source : la Banque mondiale , « REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE
 ET POPULAIRE , UNE REVUE DES DEPENSES PUBLIQUES , A la recherche d'un

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

investissement public de qualité » , Rapport N° 36270 – DZ , Volume II : Annexes et
Suppléments Statistiques , Le 15 septembre 2007 , p.16.

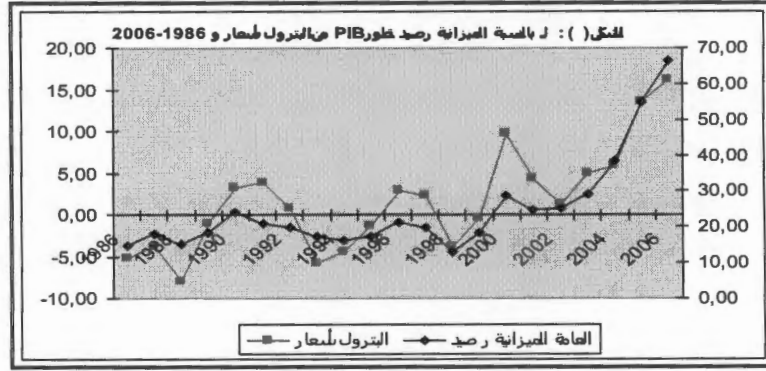
من خلال الجدول يتضح أن أكثر المتغيرات تقلبا كان سعر البترول الذي تميز بانحراف معياري مرتفع قدر بـ 13.38 للفترة الممتدة من 1990 حتى 2006 ، و قد انتقل تأثيره إلى أغلب متغيرات العائدات التي تميزت بعدم استقرارية مرتفعة مقارنة بمتغيرات النفقات ، و هذا يرجع إلى التأثير المباشر لتقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة ، كما أن إجمالي الإيرادات العامة و حجم عائدات المحروقات (انحرافها المعياري كان على الترتيب 4.1 و 4.9) كانت أكثر تقلبا من النفقات العامة (انحرافها المعياري 2.8) ، بينما العائدات خارج المحروقات و نفقات الأجور فقد كانت أقل تقلبا (انحرافها المعياري على الترتيب 1.2 و 1.0) .
أما بالنسبة لرصيد الميزانية فهو الآخر تميز بعدم الاستقرار (انحرافه المعياري 4.9) و هذا بسبب تبعيته و ارتباطه الشديد بتقلبات أسعار البترول كما يظهر في الشكل (2) ، حيث كان رصيد الميزانية موجبا في الفترات التي تميزت بارتفاع أسعار البترول و سالبا في فترات تراجع الأسعار ، وهذا رغم وضع السلطات لصندوق ضبط الإيرادات (Fonds de régulation des recettes budgétaires) إلا أن توازن الميزانية ظل هشاً و عرضة للتقلبات القوية أثناء فترات الانخفاض الحاد و الطويل في أسعار البترول .

الجدول (5) : رصيد الميزانية بالنسبة لـ PIB و أسعار البترول ، في الجزائر 1980-2005

93	92	91	90	89	88	87	86	85	84	83	82	81	80
9-	1-	1.7	3.6	2-	14-	8-	13-	10-	9-	14-	12-	1-	8-
18	20	20	24	18	16	19	15	29	30	31	36	39	35
2005	2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	95	94		
13	9.6	7.8	0.2	4	9.7	1-	4-	2.4	2.9	1-	4-		
55	39	29	25	25	28	18	13	19	22	18	16		

source : World Bank DATA

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد



فبمجرد تراجع أسعار البترول تنخفض معها العائدات فتتخفص النفقات الرأسمالية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، فهذا الانخفاض في النفقات الرأسمالية الذي يصبح يتزامن مع انخفاض النمو الاقتصادي يولد ما يسمى دورية السياسة المالية التي تجعل الاقتصاد الجزائري مرتبطا بالبترول و معرضا لتراجع أداءه في أي لحظة تنخفض فيها أسعار البترول ، و تفقد السياسة المالية فيه دورها كوسيلة لدعم الأنشطة في فترات الركود الاقتصادي ، و إنما تصبح توسعية في فترات الازدهار و انكماشية في الأوقات التي ينبغي أن تكون توسعية ، كما أن التراوح من سياسة مالية انكماشية إلى سياسة مالية توسعية يؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص ، و على الاستثمار في المدى الطويل ، و يعتبر من بين أسباب انخفاض معدل النمو الاقتصادي و التنوع القليل في الاقتصاد الجزائري ، الذي يعتمد بنسبة 97 % على صادرات البترول ، و منذ الاستقلال لم تستطع الجزائر تطوير قطاع مصدر غير النفط .

2.3. ارتباط السياسة المالية بالدورة الاقتصادية في الجزائر (دورية السياسة المالية) :

• الدراسة التطبيقية :

و من أجل معرفة مدى دورية السياسة المالية في الجزائر سوف ننتقل من النموذج المبسط الذي اتبعه العديد من الاقتصاديين من أجل اختبار دورية السياسة المالية ، على غرار كل من : (Fatas and Lane 2003) ، (Mihove 2006) ، (B.Akitoby, B.Clements , S.Gupta , G.Inchauste 2004) :

$$\Delta \ln g_t = \alpha + \beta \Delta \ln Y_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

تمثل هذه المعادلة استجابة الإنفاق الحكومي للتغير في الناتج الداخلي الخام (تأثير الدخل على الإنفاق الحكومي) ، حيث تمثل g_t الإنفاق الحكومي ، و Y_t تعبر عن الناتج الداخلي الخام (GDP) ، و يمثل β المعامل الذي يعكس دورية السياسة المالية (أو مرونة الإنفاق الحكومي بالنسبة للدخل) :

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

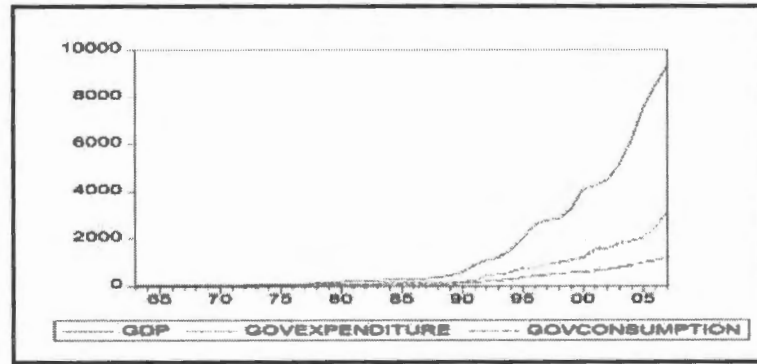
إذا كان $\beta < 0$ تكون السياسة المالية غير دورية (countercyclical fiscal policy) .

إذا كان $\beta = 0$ تكون السياسة المالية مستقرة (acyclical fiscal policy) .

إذا كان $\beta > 0$ تكون السياسة المالية دورية (procyclical fiscal policy) .

و بالنسبة للجزائر و لدراسة دورية السياسة المالية فقد استعملنا كل من تفاضل النفقات العامة معبرا عنها باللوغاريتم $\Delta \ln g_t$ و تفاضل الناتج الداخلي الخام معبرا عنه باللوغاريتم $\Delta \ln Y_t$ ، و هذا بالاعتماد على بيانات سنوية شملت الفترة الممتدة من 1975 حتى سنة 2007 و هذا من أجل الأخذ بعين الاعتبار مختلف الصدمات البترولية سواء التي عرفت ارتفاعا في سعر برميل النفط (1973 و 1974 ، 1981 ، 1999 حتى 2007) أو التي عرفت انخفاضا في أسعار البترول (1986 حتى 1998) ، و هذا بغرض تتبع مسار و استجابة السياسة المالية خلال هذه الفترات .

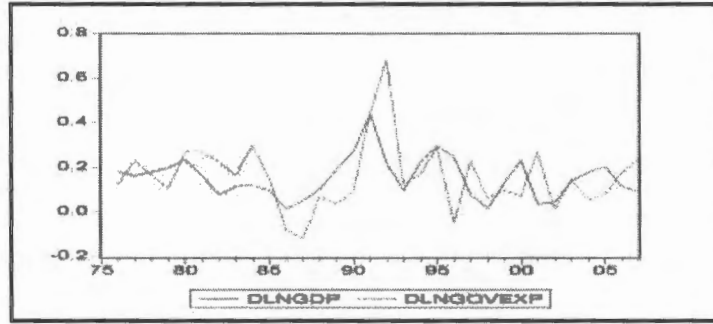
تبين المنحنيات التالية تطور كل من النفقات العامة ، الاستهلاك الحكومي ، الناتج الداخلي الخام في الجزائر . الشكل (5) : تطور النفقات الحكومية ، الاستهلاك الحكومي ، و الناتج الداخلي الخام 2007-1963



المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، و صندوق النقد الدولي IFS ، بالاستعانة ببرنامج .EVIEW5.1

شكوري سيدي محمد ، شبيبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

الشكل (6) : تطور كل من DLNGDP و DLNGOVEXP من 1963-2007 .



المصدر : من إعداد الباحث و بالاعتماد على برنامج EViews 5.1 .

• النتائج التطبيقية :

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

تظهر في الجدول (5) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الأصلية ، والتفاضلات الأولى لكل من $\Delta \ln g_t$ (DLNGOVEXP) و $\Delta \ln Y_t$ (DLNGDP) ، و تم حساب عدد التأخيرات p عن طريق اختيار القيم التي تعطي أقل قيمة لمعيار Akaike (1979) ومعيار Schwartz (1978) ، فتم الحصول على $P=1$ لكلا المتغيرين .

يبين اختبار الجذور الوحيدة العليا (ADF) Augmented Dickey -Fuller أن السلسلتان ليستا مستقرتان في الأصل (لا يمكن رفض فرضية عدم الاستقرارية عند مستوى ثقة 5 %) ، و بالمقابل فإن التفاضل الأول للمتغيرين مستقر (نرفض فرضية عدم الاستقرارية عند مستوى ثقة 5 %) ، و بالتالي فإن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، و بالتالي هناك إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بينهم .

الجدول (7) : نتائج اختبار الجذور الوحيدة (ADF) .

اختبار الجذور الوحدية للمتغيرات الأصلية				
المتغيرات	$ADF \phi_j$	القيم الحرجة الجدولية:		
		10%	5%	1%
DLNGDP	-1.648117	-1.6216	-1.9526	-2.6423
DLNGOVEXP	-1.833857	-1.6216	-1.9526	-2.6423
اختبار الجذور الوحدية للتفاضلات الأولى للمتغيرات الأصلية				
D(DLNGDP)	-6.706756	-1.6218	-1.9530	-2.6453
D(DLNGOVEXP)	-5.850500	-1.6218	-1.9530	-2.6453

تقدير العلاقة في المدى الطويل بين $\Delta \ln Y_t$ و $\Delta \ln g_t$:

$$\Delta \ln g_t = 0.064 + 0.62 \times \Delta \ln Y_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\dots \dots \dots (1.256^{**}) \dots (2.198^{**})$$

$$\dots \dots \dots (0.0358^*)$$

$$DW = 1.771402$$

$$R = 0.37$$

**تمثل إحصائية STUDENT ، و * احتمال قبول الفرضية العدمية ، حيث نلاحظ أن احتمال المعلمة المقدرة ($\beta = 0.62$) يساوي 0.0358 ، و هو أقل من 5% و هذا يعني قبول الفرضية البديلة $H_1 : \beta \neq 0$ و رفض الفرضية العدمية $H_0 : \beta = 0$ ، و بالتالي فإن المعلمة المقدرة β (المعامل الذي يعكس دورية السياسة المالية) تختلف جوهريا عن الصفر .

القيم الحرجة لإحصائية Durbin - Watson عند مستوى معنوية 5% من أجل $n=32, k=1$ هي: $d_1 = 1.37$ و $d_2 = 1.50$ ، إحصائية $DW=1.771402$ تقع بين d_2 و 2 ، و هي منطقة قبول الفرضية العدمية أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبقايا ، و هذا يؤكد أن سلسلة البواقى تحاكي تشويشا أيضا ، و يبدو هذا واضحا باستخدام إحصائية Ljung-Box بواسطة تمثيل بياني للارتباط الذاتي لسلسلة البواقى الذي يظهر في الجدول (6) ، حيث أن معظم بواقى عملية تقدير النموذج تقع ضمن مجال

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد
 ثقتها ، أي أن الاحتمالات المتعلقة بإحصائية Ljung-Box (Q) أكبر من 0.05 : أي نقبل الفرضية
 العدمية (انعدام الارتباطات) ، و هذا يعني قبول فرضية أن سلسلة البواقي تحاكي تشويشا أيضا ، و بالتالي
 فالنموذج المقدر: $\Delta \ln g_t = 0.064 + 0.62 \times \Delta \ln Y_t + \varepsilon_t$ و المتعلق باختبار دورية السياسة
 المالية في الجزائر مقبول إحصائيا .

الجدول (8) : بيان الارتباط الذاتي لبواقي تقدير النموذج الذي يحدد العلاقة بين $\Delta \ln g_t$ و

$\Delta \ln Y_t$

Correlogram of RESID01

Date: 07/09/09 Time: 09:14 Sample: 1975 2007 Included observations: 32						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.102	0.102	0.3630	0.547
		2	-0.098	-0.110	0.7122	0.700
		3	-0.094	-0.074	1.0458	0.790
		4	-0.199	-0.197	2.5824	0.630
		5	-0.348	-0.347	7.4046	0.192
		6	-0.077	-0.106	7.6530	0.268
		7	-0.041	-0.193	7.7251	0.357
		8	-0.003	-0.175	7.7255	0.461
		9	0.246	0.057	10.581	0.306
		10	0.131	-0.107	11.428	0.325
		11	0.034	-0.052	11.489	0.403
		12	-0.122	-0.246	12.302	0.422
		13	-0.088	-0.181	12.857	0.459
		14	-0.010	-0.006	12.863	0.537
		15	0.144	0.111	14.191	0.511
		16	-0.016	-0.055	14.207	0.583

تبين هذه النتائج في المعادلة (2) أن المعامل $\beta > 0 \Rightarrow \beta = 0.62$ ، و استنادا إلى هذا الاختبار فإن هذه
 النتائج تؤكد دورية السياسة المالية (procyclical fiscal policy) في الجزائر من 1975 حتى 2007 ،
 كما أن معامل الارتباط بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام يساوي $R = 0.372$ و هو يقترب
 كثيرا من النتائج التي توصل إليها (Kamnsky , Reinhart and Vegh (2004) بشأن الارتباط بين
 الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام في الجزائر ($R = 0.35$) ، و أعمال Riascos and
 Vegh (2003) حيث توصلا انطلاقا من معطيات سنوية حول الجزائر إلى أن معامل الارتباط بين الإنفاق
 الحكومي و الناتج الداخلي الخام يساوي ($R = 0.3$) ، و هذا يدل على أن السياسة المالية في الجزائر هي
 سياسة دورية ، تنخفض في الأوقات السيئة (فترات تراجع سعر النفط) بمرتين إلى ثلاثة مرات أكبر من توسعها
 في الأوقات الجيدة (فترات انخفاض عائدات المحروقات) ، فيترتب عن هذا التقلب في السياسة المالية ارتفاع في
 مخاطر القروض ، و تأثيرات سلبية على إنجاز المشاريع المسطرة في فترات الرخاء مما يؤثر سلبا على الدورة
 الاقتصادية .

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

و بما أن $\Delta \ln Y_t$ و $\Delta \ln g_t$ غير مستقرتان و متكاملتان من نفس الرتبة $I(1)$ فهناك إمكانية و جود علاقة تكامل متزامن بينهما (مقاربة Engle - Granger 1987) ، و لمعرفتها سوف نقوم باختبار استقرارية الخطأ الناتج عن هذه العلاقة : $\varepsilon_t = \Delta \ln g_t - \beta \Delta \ln Y_t - \alpha$ ، و هذا باستعمال إختبار الجذور الوحيدة العليا (ADF Augmented Dickey - Fuller) .

فإذا كان ε_t غير مستقر ، تكون علاقة المدى الطويل المقدرة سابقا علاقة انحدار زائف ، أما إذا كان ε_t مستقرا تكون تلك العلاقة علاقة تكامل متزامن .

نتائج استقرارية ε_t تظهر في الجدول التالي :

الجدول (9) : نتائج استقرارية ε_t

اختبار الجذور الوحيدة لـ ε_t					
المتغيرات	$ADF \phi_j$	القيم الحرجة الجدولية: 1%	5%	10%	النتيجة
ε_t	-3.905301	-2.6423	-1.9526	-1.6216	مستقرة

تبين نتائج إختبار الجذور الوحيدة ADF (من اجل $p=1$) لسلسلة البواقي ε_t إلى عدم وجود جذور وحيدة و هذا يدل على استقرار ε_t ، إذا فعلاقة المدى الطويل المقدرة سابق هي علاقة تكامل متزامن ، أي أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي ($\Delta \ln g_t$) و الناتج الداخلي الخام ($\Delta \ln Y_t$) هي علاقة تكامل متزامن (une relation de cointégration) ، و هذا ما يؤكد فرضية دورية السياسة المالية في الجزائر لأن مسارها يتماشى مع مسار النمو الاقتصادي و بالتالي الدورة الاقتصادية و هذا في المدى الطويل.

4. إجراءات الحكومة الجزائرية لعزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول النفقات:

لأجل حماية و عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول فقد قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية و المحافظة على استقرار نفقاتها ، و من بينها اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية ، و إنشاء صندوق لضبط الإيرادات (Fonds de régulation des recettes budgétaires) سنة 2000 .

1.4. اعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية :

لقد اتبعت الجزائر تدابير هامة بغرض تأمين إدارة عقلانية لنفقاتها العامة ، حيث بدت الحكومة الجزائرية أكثر تريثا في إعداد ميزانيتها العامة ، فرغم ارتفاع أسعار البترول إلا أن السعر المرجعي لإعداد الميزانية كان 19 دولارا للبرميل في السنوات ما بين 2003 حتى 2005 بينما تجاوز السعر المتوسط لبرميل النفط في هذه الفترة

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد
38 دولار، و في سنة 2006 تم تقدير السعر المرجعي في حدود 22 دولار للبرميل بينما سعر البترول في
الأسواق تجاوز 60 دولارا لنفس الفترة ، وفي سنة 2008 تم تحديد سعر نفط مرجعي في حدود 37 دولار
للبرميل الواحد ، و قامت الحكومة كذلك بإنشاء صندوق لضبط الإيرادات توجه نحوه فوائض عائدات تصدير
المحروقات .

2.4. صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر :

إن الارتباط القوي بين مكونات الميزانية خاصة الإيرادات ، بأسعار البترول التي تتميز بتقلبها المستمرة ، دفع
الحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق لضبط الإيرادات (Fonds de régulation des recettes budgétaires) سنة 2000 ، لأنه من بين أهم أهداف صناديق التثبيت في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية
(مثل الجزائر) هي : تجنب دورية سياسة الإنفاق العام (Procyclical Fiscal Policy) و ما لها من
تأثيرات سلبية على استقرار الاقتصاد الكلي ، و هذا بواسطة استخدام موارد الصندوق في حال تراجع
الإيرادات ، مما قد يحافظ على استقرار الإنفاق العام في المدى المتوسط ، و في الجزائر تم إنشاء صندوق ضبط
الإيرادات بغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات ، و جعل النفقات ثابتة ،
بمعنى الحد من دورية السياسة المالية (لأن عدم استقرار النفقات العامة يترتب عليه انخفاضا في نوعية و فعالية
الإنفاق العام بصفة عامة) ، هذا بالإضافة إلى تعقيم تدفقات رؤوس الأموال و تخفيف حدة التقلبات في سعر
الصرف الحقيقي (الحماية من المرض الاقتصادي الهولندي) ، من خلال تحويل فوائض الميزانية في حالة
الانتعاش نحو الصناديق و العكس في حالة انخفاض الأسعار، كما كانت من بين أهداف هذا الصندوق في
الجزائر هو ضمان خدمة الدين العام .

و يعتبر صندوق ضبط الإيرادات (Fonds de régulation des recettes budgétaires :FRR)
كحساب للخزينة لدى البنك المركزي تتراكم فيه عائدات البترول التي لم
تخصص في الميزانية ، و في السنوات القليلة الماضية اعتمدت الجزائر في إعداد ميزانيتها على سعر مرجعي أقل
من سعر البترول السائد في السوق و هذا في محاولة منها لتفادي ضغوط الإنفاق و تخصيص موارد أكبر نحو هذا
الصندوق،

فمثلا ، السعر المرجعي لإعداد الميزانية كان 19 دولارا للبرميل في السنوات ما بين 2003 حتى 2005 ، و
في سنة 2006 تم تقدير السعر المرجعي في حدود 22 دولار للبرميل بينما سعر البترول في الأسواق تجاوز 60
دولارا لنفس الفترة ، و هذا ما يفسر المبالغ الكبيرة الموجهة لصندوق لضبط الإيرادات ، ففي نهاية سنة 2003
بلغت موارد FRR الـ 14.5 مليار دولار و هو ما يعادل 20.5 % من GDP لسنة 2003 . و قد

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد
عرفت موارد صندوق ضبط الإيرادات في السنوات الأخيرة زيادة مهمة ففي سنة 2007 بلغت موارد
الصندوق ما يناهز 50 مليار دولار أمريكي .

الجدول (10) : وضعية صندوق ضبط الإيرادات (2000-2005)

2004	2003	2002	2001	2000	
37.4	29.0	25.2	24.8	28.5	متوسط سعر برميل النفط في السوق — \$
19.0	19.0	19.0	22.0	19.0	السعر المرجعي للنفط المستخدم في اعداد الميزانية — \$
---	568.4	275.5	249.0	232.1	صندوق ضبط الإيرادات (بالمليار دينار)
616.3	448.9	26.5	123.9	453.2	المبالغ المتراكمة (بالمليار دينار)
---	156.0	00.0	107.0	221.1	الاستخدامات (بالمليار دينار)
---	11.1	6.2	5.9	5.7	صندوق ضبط الإيرادات (% لـ PIB)
10.5	8.8	0.6	2.9	11.1	المبالغ المتراكمة (% لـ PIB)
---	3.0	0.0	2.5	5.4	استخداماتها (% لـ PIB)

, Rapport du FMI " Algérie : Questions choisies"Source : Fonds monétaire international ,
No. 05/52 , Préparé par Holger Floerkemeier, Nkunde Mwase et Taline Koranchelian ,
Mai 2006 , p.15.

و حسب قانون المالية لسنة 2004 ، فإن المبالغ المتراكمة في هذا الصندوق تستعمل لتمويل عجز الميزانية في
الحالة التي تنخفض فيها إيرادات المحروقات عن تلك المتوقعة في إعداد الميزانية ، كما تستخدم موارد الصندوق
في تسديد الدين العام .

أما فيما يخص تمويل العجز ، فإن قانون المالية لسنة 2004 ينص على أن المبالغ التي يمكن أن تسحب من
الصندوق ينبغي أن لا تتجاوز الفرق بين عائدات المحروقات (المتوقعة) التي على أساسها تم إعداد الميزانية و
العائدات المحققة (نتيجة انخفاض سعر البترول) ، غير أنه في الواقع غالبا ما تستخدم موارد الصندوق في تمويل
النفقات الإضافية المتوقعة في إطار الميزانية التكميلية ، كما أن الاحتياجات المالية الضخمة الناتجة عن تطبيق
برنامج الإنعاش الاقتصادي تعتبر جد مرتفعة مقارنة مع المبالغ المتراكمة في هذا الصندوق و التي من المفروض
أن يخصص جزء منها لتسديد هذه الديون العامة .

3.4. القواعد المالية :

القواعد المالية هي عبارة عن قيود قانونية تفرضها الدولة على سياستها المالية ، و تدعم هذه القواعد بسن
تشريعات تحدد المسؤولية المالية ، و عادة توضع القواعد المالية لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الميزانية أو

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد
تقييد قدرة الحكومة على الإقراض ، و باختصار فهي توضع من اجل تجنب دورية سياسة الإنفاق و عزل
السياسة المالية عن الضغوط السياسية في البلدان المصدرة للبترو.ل
أما في الجزائر فتخضع السياسة المالية لقاعدة مالية تنص على ضرورة تحويل مداخيل تصدير البترول والغاز
الطبيعي الفائضة (عن العائدات المتوقعة في إعداد الميزانية على أساس سعر نفط مرجعي متحفظ) إلى صندوق
ضبط الإيرادات .
5. الخاتمة :

لقد كان الهدف الرئيسي من هذه الورقة البحثية هو معرفة كيفية استجابة السياسة المالية في الجزائر لتقلبات
أسعار البترول وهذا في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني الكبير بعائدات صادرات هذا القطاع ، و هذا من خلال
تقدير العلاقة في المدى الطويل بين الإنفاق و الناتج الداخلي الخام ، و على غرار مختلف البلدان المصدرة
للبترو.ل ، فقد توصلنا فيما يخص الجزائر إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين النفقات الحكومية و الناتج
الداخلي الخام ، و أن المعامل β الذي يعكس دورية السياسة المالية كان موجبا و يختلف جوهريا عن الصفر
، كم توصلنا كذلك إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين محل الدراسة ، و هذه مؤشرات تدل على
دورية السياسة المالية في الجزائر .

و من خلال تحليلنا لاستجابة السياسة المالية في الجزائر لاحظنا أن مكونات الميزانية (الإيرادات العامة و النفقات
) تميزت بعدم استقرارها خلال الفترة من 1975 حتى 2007 ، و هذا نتيجة التأثير المباشر لتقلبات أسعار
البترول على الإيرادات العامة ، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات البترول و إيرادات الميزانية العامة أدى إلى
عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر و بالتالي إلى دوريتها ، و أصبحت بذلك السياسة المالية في الجزائر
أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار البترول إلى باقي المتغيرات الاقتصادية ، و قد كان لدورية السياسة المالية في
الجزائر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي عندما تنخفض أسعار البترول لفترات طويلة ، كما أنها لم تساعد
على تنوع الاقتصاد الجزائري .

و بما أن عدم استقرار النفقات العامة يترتب عليه انخفاض في نوعية و فعالية الإنفاق العام بصفة عامة من أجل
الحد من التأثيرات السلبية لعدم استقرار سياسة الإنفاق العام لجأت الحكومة في الجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط
الإيرادات بغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات ، و جعل النفقات ثابتة ، و
بالتالي الحد من دورية السياسة المالية ، و جعل السياسة المالية بمنأى عن تقلبات أسعار النفط .

قائمة المراجع :

شكوري سيدي محمد ، شبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

1. Akitoby, Clements , Gupta , Inchauste , " The Cyclical and Long-Term Behavior of Government Expenditures in Developing Countries " , International Monetary Fund , IMF Working Paper , October 2004.

2. Corden .M.. & Neary P., " Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy " , The Economic Journal , Vol .92, december 1982 .

3. Dickey, D. and W. Fuller, "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root," *Econometrica*, Vol. 49, 1981.

4 .Elanshary, A., Bradley, M., and Joutz, F., "Evidence on the role of oil price in Venezuela's Economic performance " , the 25 th Annual North American conference proceeding of the international association of energy economics, Denver :September (2005), p. 18-21.

5. Elanshary, A., " Oil price and economic growth in oil-exporting countries , " , working paper , collage of busness and economics , United Arab Emirates University , (2009) .

Engle, R.F. and Granger, C.W.J., "Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing", *Econometrica*, 55, 251-76, 1987 .

6. Ethan Ilzetzki , Carlos A. Vegh , "PROCYCLICAL FISCAL POLICY IN DEVELOPING COUNTRIES: TRUTH OR FICTION? " , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH , Working Paper 14191 , Cambridge , July 2008 .

6. Fatas, Antonio, and Ilian Mihov " Fiscal Policy and Business Cy-cles: An Empirical Investigation", Mimeo (INSEAD), 2006.

7. Fonds monétaire international , " Algérie : Questions choisies" , Rapport du FMI No. 05/52 , Préparé par Holger Floerkemeier, Nkunde Mwase et Taline Koranchelian , Mai 2006 .

8. Granger, C.W.J., "Investigating Causal Relations by Econometric Methods and Cross-Spectral Methods" *Econometrica*, Vol. 34, 1969

9. Fonds Monétaire International , Algérie : Question Choiesies , Rapport du FMI N0.05/52, Mai 2006.

10. Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh , " When it rains , it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policy " ,

شكوري سيدي محمد ، شيبي عبد الرحيم و بن بوزيان محمد

NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH , Working Paper 10780 , Cambridge , September 2004.

11. *Gavin, Michael and Roberto Perotti , " Fiscal Policy in Latin America " , NBER Macroeconomics Annual , 1997 .*

12. *Graciela L. Kaminsky , Carmen M. Reinhart and Carlos A. Végh , " When it rains , it pours: procyclical capital flows and macroeconomic policy " , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH , Working Paper 10780 , Cambridge , September 2004 .*

13. *Hussain ,Kamilya Tazhibayva and anna Ter-Martirosyan (2008), Fiscal Policy and Economic Cycles in Oil-Exporting Countries , IMF Working Paper , International Monetary Fund WP/08/253 , November 2008.*

14. *International Monetary Fund , " Algeria: Financial System Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics: Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision " , IMF Country Report No. 04/138 , May 2004 .*

15. *International Monetary Fund , Algeria : Recent Economic Developments , IMF Staff Country Report N0.00/105 , August 2000 .*

16. *Lane, Philip .The Cyclical Behavior of Fiscal Policy: Evidence from the OECD.. Journal of Public Economics 87:2003 , 2661-2675.*

17. *Talvi, Ernesto, and Carlos A. Végh. " Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries" , Journal of Development Economics , Vol 78 , 2005 .*

18. *Ugo Fasano &Qing Wang , " Fiscal Expenditure Policy and Non Oil Economic Growth GCC Countries " , International Monetary Fund , Working Paper 01/195 , December 2001 .*